اصول الشرايع لعموم البلوى والاجتزاء باصول ستة لم تنفك ذلك
مما لا ينفصل به العقل **فصل** والتعبد بخبر العدل الواجب
بخاين عقلا اذ لا مانع لو قال تعالى اعملوا بخبر العدل ضرورة واقع
شرعا حيث لو اتر عنه صلى الله عليه وآله بمعنى انه كان يرسل
الاحاد الى جميع اقطار البلاد لتبليغ الاحكام وبحو ترخيل الحرام وعكسه
لسهولة ذلك وبحو تدفع وامامة ارسلهم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وانما انقطع باتفاق ذلك لبين الله سبحانه لو علم شيا من ذلك
لبينه لرسوله لانه لا يجوز على الله سبحانه التقرير على لبس الحق
بالباطل واما ما نقل بعده صلى الله عليه وآله وسلم فهو اما متلقى
بالقبول فلا شك في صحته لبين الامة او المعتبر لا يجتمع على ضلالة
او موافق لكتاب الله تعالى وهو كذلك لبين كتاب الله تعالى لا ياتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا تقبل غير ذلك لما ياتي ان
شا الله تعالى ولا نفسق منكر العمل به لشبهة لقوله تعالى وليس
عليكم جناح فيما اخطاتم به فضل وشروطه الراجعة
الى المخبر التكليف لتعلق الله تعالى اهليه من لبين مكلف مخل

الشرايع

الشرايع وذلك معلوم من الدين ضرورة ولو سمع قبل التكليف
للزوم التكليف ما حفظه العبد من الدين من غير تحديد بسماعه
واما قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض فمختص بقضايا
مدبنه العلم وربحان ضبطه لمعنى اللفظ والعدالة تضر بحا
احماعا وتاويلا لضلال كما في التاويل وفاسقه وقد قال تعالى
افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع الى قوله تعالى فما لكم كيف تحكمون
وذلك نص في تحريم اتباعهما على الاطلاق اذ لم يفصل الايه وفروعا
جابه من الشرع والتزامه والعمل به اتباع كقوله تعالى يا ايها النبي
حسبك الله ومن اتبعك اي من قبل ما جيت به من الشرع والذي
وعمل به من المومنين ولا نزاع بين المعتزة ومن وافقهم في صحة
هذا المعنيين وظلمها قطعا ايضا وقد قال الله تعالى ويضل
الله الظالمين اي يحكم بضلالهم ويخذلهم ولم يفصل والعقل
يقضي بتحريم اتباع من حكم الله بضلاله وخذلانه وكلي نهما مضلين
بدعا الناس الى فاكفر احدهما وفسق الاخر تشبيه قطعا وقد
قال تعالى وما كنت متخذ المضلين عضدا ولم يفصل وقوله تعالى

Copyright © King Saud University